E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/61
20 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٤	٣
أولا -	استكمال للمعلومات المتعلقة بالمساعي الحميدة للأمين العام بخصوص مسألة تيمور الشرقية	٥ - ١٢	٤
ثانيا -	الاجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان والفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق افنسان فيما يتعلق بتيمور الشرقية .	١٣ - ٢١	٧
	ألف - الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب	١٣ - ١٤	٧

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	باء - الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي	١٥ - ١٦	٧
	جيم - الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	١٧ - ١٩	٨
	دال - الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	٢٠ - ٢١	٩

المرفقات

المرفق		
الأول -	معلومات مقدمة من الحكومة الاندونيسية	١٠
الثاني -	معلومات مقدمة من حكومة البرتغال	١٤
الثالث -	معلومات مقدمة من مصادر غير حكومية	٢٠

مقدمـــة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين، القرار ١٩٩٣/٩٧، المعنون "الحالة في تيمور الشرقية" الذي ، ضمن جملة أمور، حثت فيه حكومة اندونيسيا على دعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، لزيارة تيمور الشرقية، وحثتها فيه على تسهيل أدائهم لمهام ولاياتهم (الفقرة ٩)، وقررت النظر في الحالة في تيمور الشرقية في دورتها الخمسين استنادا إلى تقارير المقررين الخاصين والفريقين العاملين وإلى تقرير الأمين العام الذي سوف يتضمن مجموعة تحليلية لكافة المعلومات الواردة من جملة جهات، منها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية (الفقرة ١٢).

٢- وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أحال الأمين العام القرار الآنف الذكر إلى حكومة اندونيسيا طالبا منها إبلاغه بالخطوات التي تزمع اتخاذها تنفيذا لأحكام القرارات ذات الصلة. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، لم يصل رد من تلك الحكومة.

٣- وأعد هذا التقرير تلبية للطلب الموجه إلى الأمين العام والوارد في القرار المذكور أعلاه. وهو يتضمن معلومات مستوفاة عن أنشطة المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام، ومعلومات عن الإجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان المعنيان بمسائل موضوعية محددة والفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان اللذان تتصل ولاياتهم بالحالة في تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، أرفق بالتقرير ثلاثة مرفقات تتضمن معلومات وردت من حكومة اندونيسيا، وحكومة البرتغال، ومن مصادر غير حكومية، على التوالي.

٤- كما استرعي انتباه لجنة حقوق الإنسان إلى المذكرة التي أعدتها الأمانة عن الحالة في تيمور الشرقية، المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ التي عرضت على اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الخامسة والأربعين (E/CN.4/Sub.2/1993/14)، وإلى التقرير المرحلي للأمين العام عن مسألة تيمور الشرقية، المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين (A/48/418).

أولا - استكمال للمعلومات المتعلقة بالمساعي الحميدة للأمين العام بخصوص مسألة تيمور الشرقية

٥ - منذ تقديم التقرير الأخير إلى اللجنة، استمر الحوار بين اندونيسيا والبرتغال تحت رعاية الأمين العام الذي عقد جولتين من المحادثات مع وزيري خارجية البلدين، الأولى في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في روما، والثانية في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في نيويورك. وفي السياق ذاته، عقد السيد ألفارو دي سوتو المستشار السياسي الأقدم للأمين العام عددا من الاجتماعات مع الممثلين الدائمين للبلدين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وعلاوة على ذلك، أجرى السيد دي سوتو هو ومسؤولون آخرون في الأمم المتحدة مشاورات مع ممثلي مختلف المنظمات السياسية من تيمور الشرقية بغية أخذ آرائهم في الاعتبار. ويعتزم الأمين العام عقد جولة أخرى من الاجتماعات مع وزيري خارجية البلدين في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ في جنيف.

٦ - ونظرا للاختلافات القائمة بين الحكومتين فيما يتعلق بوضع تيمور الشرقية، تركزت المحادثات حتى الآن على التوصل إلى التدابير التي يمكن أن تتخذها اندونيسيا والبرتغال لبناء الثقة فيما بينهما بغية خلق مناخ أكثر مواتاة للقيام في مرحلة لاحقة بمناقشة القضايا الجوهرية التي تتعلق بالمستقبل السياسي لتيمور الشرقية.

٧ - وحسبما ورد في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (A/48/418)، أسفرت الجولة الأخيرة من المحادثات الوزارية عن عدد من نقاط الاتفاق التي وردت في بيان أصدره المتحدث باسم الأمين العام في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (SG/SM/5095)، الذي أعرب فيه الأمين العام عن أمله في إنجاز خطوات بناءة وإحراز تقدم في الشهور المقبلة. واتفق الوزيران في الاجتماع المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، ضمن جملة أمور، على أهمية تعزيز احترام حقوق الإنسان بكافة جوانبها التي لا تتجزأ (المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية) والحريات الأساسية في تيمور الشرقية، وعلى ضرورة خلق مناخ مؤاتي وغير قائم على المجابهة بغية إتاحة امكانية تحقيق تقدم فعال نحو تسوية المسألة. كما أعاد تأكيد أهمية تنفيذ التوصيات الواردة في بيان توافق الآراء الذي أصدره رئيس لجنة حقوق الإنسان في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢، والحاجة إلى المزيد من تسهيل الوصول إلى تيمور الشرقية، لمختلف المنظمات، ومن بينها المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، اتفق الوزيران على مواصلة تشجيع تبادل متوازن للزيارات بين الصحفيين ومختلف الشخصيات من بلديهما. وأعاد الأمين العام من ناحيته تأكيد عزمه على مواصلة متابعة حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية عن كثب بروح بيان توافق الآراء لعام ١٩٩٢ الذي أصدره رئيس لجنة حقوق الإنسان. وأشار الوزيران الى عزم الأمين العام على إجراء ما يراه مفيدا من اتصالات في إطار الجهود التي يبذلها للمساعدة في التوصل إلى حل للمسألة.

٨ - وبغية تحقيق أقصى استفادة من هذه الخطوة الأولى المتواضعة، وحفز العملية التفاوضية، سوف يبعث الأمين العام على وجه السرعة بممثل إلى البرتغال، واندونيسيا، وتيمور الشرقية، ضمن أماكن أخرى من أجل القيام خلال فترة تبلغ أسبوعين تقريبا ابتداء من ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بإجراء مشاورات مع الحكومتين المعنيتين، بالإضافة إلى إقامة اتصالات مع مختلف الاتجاهات السياسية السائدة بين التيموريين الشرقيين.

٩ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، بعث الأمين العام بالسيد س. آموس واكو النائب العام في كينيا، كمبعوث شخصي له في زيارة ثانية إلى اندونيسيا وتيمور الشرقية. وكان الغرض من هذه الزيارة هو إجراء عملية متابعة لتنفيذ التوصيات التي قدمها إلى الأمين العام عقب زيارته الأولى التي جرت في شباط/فبراير ١٩٩٢ فيما يتصل بالحادث المأساوي الذي وقع في مقبرة سانتا كروز في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. كما كلفه الأمين العام بتزويده بتقييم سري شامل عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية.

١٠ - وجرت زيارة السيد واكو في الفترة من ٣ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وقدم في أعقابها تقريرا إلى الأمين العام عما توصل إليه من نتائج، كما قدم توصياته إليه بشأن كيفية تحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. وبالإضافة إلى إجراء مناقشات مستفيضة مع السلطات الاندونيسية على مستوى الحكومة المركزية وعلى المستويات المحلية، استطاع السيد واكو مقابلة عدد من التيموريين الشرقيين، بمن في ذلك أسقف ديلي، وعدد من الأفراد الذين كانوا إما في الحجز وإما أطلق سراحهم منه. ومن بينهم خوسيه "زانانا" غوسماو الزعيم المحتجز للجناح العسكري للجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتيلين) (FRETILIN) الذي اجتمع معه السيد واكو على انفراد، كما قابل عددا من الشباب التيموريين الشرقيين الذين أدينوا، على ما يزعم، بالاشتراك في تنظيم المظاهرات التي قامت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. كما استشار السيد واكو عددا من الأشخاص الناشطين في مجال حقوق الإنسان، وعددا من ممثلي المنظمات غير الحكومية.

١١ - أبلغ الأمين العام حكومة اندونيسيا وحكومة البرتغال بفحوى استنتاجات وتوصيات مبعوثه الشخصي. ومنذ ذلك الوقت ، زودت الحكومة الاندونيسية الأمين العام بردها على استنتاجات وتوصيات السيد واكو وقدمت إيضاحات بشأن الجوانب التي رأت أنها تفتقر إلى الدقة. وعلاوة على ذلك، أحاطت الحكومة الأمين العام علما بالتطورات الجديدة فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين بعد إطلاق النار على المتظاهرين في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ووفقا لتقديرات الحكومة، فإن عدد الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم بعد ذلك الحادث يبلغ الآن ٥٦ شخصا.

١٢ - إن مصير وظروف احتجاز السيد "زانانا" غوسماو مسألة تثير قدرا من القلق على الصعيد الدولي. وما فتئ الأمين العام يتابع حالة السيد غوسماو عن كثب. وبالإضافة إلى المقابلة التي أجراها مبعوثه الشخصي مع السيد غوسماو في نيسان/أبريل ١٩٩٣، حضر مراقب عن أمانة الأمم المتحدة المراحل النهائية من محاكمة السيد غوسماو في أيار/مايو ١٩٩٣. وتبين أنه مذنب بارتكاب أعمال تستهدف الإطاحة بالحكومة.

وبالتمرد ضد الحكومة، والقيام بأعمال تآمرية استهدفت الإطاحة بالحكومة، وحيازة أسلحة نارية بشكل غير قانوني، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢. وخفض الرئيس سوهارتو الحكم في آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى السجن مدة عشرين سنة. ويقضي السيد غوسماو الآن المدة المحكوم عليه بها في أحد سجون جاكرتا.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان والفريقان العاملان التابعان للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتيمور الشرقية

ألف - الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب

١٣ - يرد عرض تفصيلي للمعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب فيما يتعلق بتيمور الشرقية في الفصل الثاني من التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى اللجنة (انظر E/CN.4/1994/31, para 325 to 343).

١٤ - وخلال عام ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص أربعة نداءات عاجلة الى الحكومة لصالح ٥٤ من السجناء التيموريين الشرقيين أعرب فيها عن المخاوف من إمكانية تعرضهم للتعذيب أثناء الحبس. وفيما يتعلق بحالة واحدة، ردت الحكومة بأن الشخص المعني لم يقبض عليه ولم يحتجز أو يخضع لأية مضايقات، على الاطلاق.

باء - الإجراءات التي اتخذها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

١٥ - يرد عرض تفصيلي للمعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها المقرر المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي فيما يتعلق بتيمور الشرقية في الفصل الرابع من التقرير الذي قدمه المقرر الخاص الى اللجنة (انظر E/CN.4/1994/7, paras. 343-356).

١٦ - ويستدل من المعلومات التي تلقاها المقرر الخاص أثناء الفترة قيد البحث، والتي أحيل تلخيص لها الى حكومة اندونيسيا، على أن "تيمور الشرقية لا تزال تعاني بصفة خاصة من انتهاكات الحق في الحياة التي ترتكبها قوات الأمن الاندونيسية. وقيل إن ٤٠ شخصا على الأقل أعدموا بلا محاكمة على أيدي أفراد من قوات الأمن في عام ١٩٩٢. "وأبلغ المقرر الخاص أيضا بأنه حتى نهاية عام ١٩٩٢ أفادت التقارير بأنه لا يعرف مصير أكثر من ٢٠٠ شخص اختفوا، فيما زعم، بعد مقتل أكثر من ٥٠ شخصا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في سانتا كروز. ويخشى أن يكون كثيرون من بينهم قد قتلوا ودفنوا في مقابر مجهولة خارج ديلي أو أُلقي بجثثهم في البحر". ويستدل من تقارير عديدة قدمت الى المقرر الخاص، "على أن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان بمنجى فعلي من العقاب. فباستثناءات قليلة جدا لم يقدم المسؤولون عن عمليات القتل أو التي تتم خارج نطاق القانون عن حالات الاختفاء ، الى المحاكمة ولم تجر إدانتهم. ولم يوجه الاتهام بالقتل العمد لأي من أفراد قوات الأمن العشرة الذين حوكموا أمام محكمة عسكرية بشأن عمليات القتل التي ارتكبت في سانتا كروز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وأفادت التقارير أنهم لم يتلقوا

جميعا سوى أحكام مخففة جزاء على مجرد مخالفات تتعلق بالانضباط. وإن قيام بعض أعضاء Dewan Perwakilan Rakyat في آب/أغسطس ١٩٩٢ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، وقيام الرئيس سوهارتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بالإعلان عن خطط لإنشاء لجنة حقوق إنسان وطنية مستقلة في المستقبل، يمثلان، حسبما أفيد، خطوات ايجابية نحو زيادة حماية حقوق الإنسان. إلا أنه حتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق المقرر الخاص أية معلومات تفصيلية عن عمل هذه المؤسسات.

جيم - الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

١٧ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي فيما يتعلق بتيمور الشرقية في المرفق الثاني بالتقرير المقدم من الفريق الى اللجنة (انظر E/CN.4/1994/27، المرفق الثاني، والقرار رقم ١٩٩٣/٣٦). ونظرا لأن ولاية الفريق العامل تتمثل في التحقيق في حالات الاحتجاز التي تفرض بشكل تعسفي، فإنه لا يمكن للفريق العامل أن يبحث الحالة في تيمور الشرقية على أساس فرادى حالات الاحتجاز المعنية التي تعرض عليه. وفعل ذلك فيما يتعلق بحالة فرناندو دو آراوخو وهو تيموري شرقي قبض عليه في بالي واتهم وأدين بوصفه العقل الموجه للمظاهرة التي حدثت في جاكارتا احتجاجا على قتل المتظاهرين على أيدي القوات الاندونيسية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في مقبرة سانتا كروز في ديلي في تيمور الشرقية. وحكم على السيد آراوخو بالسجن مدة تسع سنوات. وقرر الفريق العامل أن القبض عليه والاستمرار في احتجازه بعد إدانته، عمل تعسفي.

١٨ - وبالإضافة الى هذا القرار، وجه رئيس الفريق العامل نداء عاجلا الى حكومة اندونيسيا في ٩ آذار/مارس ١٩٩٣ يتعلق بحالة تيموري شرقي يدعى ساتورنينو دا كوستا بالو، من ديلي، كان يقضي مدة حكم بالسجن تسع سنوات بسبب اشتراكه في مظاهرة حدثت في مقبرة سانتا كروز في ديلي يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. ودفع الى توجيه النداء العاجل حادث وقع يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ عندما ظهر السيد دا كوستا بالو في محاكمة السيد زانانا غوسماو، كشاهد لصالح الادعاء. وأفيد أنه هتف مرددا شعارات موالية لجبهة فريتيلين مما أدى الى رفع الجلسة. وعندما استؤنفت بعد ساعة من ذلك الوقت، أفيد أن أحد الأطباء التابعين للجيش شهد فيما بعد بأن حالة دا كوستا بالو لم تكن تؤهله للبقاء في جلسة المحاكمة، ومنذ ذلك الوقت، لم ترد أية أنباء عن مصيره.

١٩ - ورد رد من الحكومة الاندونيسية يؤكد أن دا كوستا بالو لم يجبر على المثول أمام المحكمة كشاهد لصالح الادعاء في محاكمة غوسماو، وأكدت الحكومة للفريق العامل أن حياته لا تتعرض لأي خطر وأنه لا يعامل معاملة سيئة بأي حال من الأحوال، وأنه أعيد ثانية الى سجن بوكان حيث يواصل قضاء مدة الحكم بالسجن الصادر ضده.

دال - الإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٢٠ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي فيما يتعلق بتيمور الشرقية بشكل تفصيلي في الفصل الثاني من التقرير المقدم من الفريق العامل الى اللجنة (انظر E/CN.4/1994/26, paras. 260, 261 and 269). وأثناء عام ١٩٩٣، أحال الفريق العامل الى حكومة اندونيسيا في إطار الاجراءات المعجلة، ١٧ حالة اختفاء جديدة أفيد أنها تتعلق بأشخاص قبض عليهم بلا مبرر حسبما تشير التقارير الواردة من ديلي في تيمور الشرقية في ١٩٩٢. وقيل إنهم رهن الحبس الانفرادي. كما أشارت التقارير الى أن مسؤولي الأمن ينكرون احتجاز الأشخاص المعنيين.

٢١ - ولئن كانت حكومة اندونيسيا قدمت في رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ معلومات عن ٢٠ حالة اختفاء أحالها الفريق العامل من قبل، فإنها لم تقدم أي رد فيما يتعلق بالحالات الـ١٧ المذكورة أعلاه.

المرفق الأول
معلومات مقدمة من الحكومة الاندونيسية

أدلى المراقب عن اندونيسيا ببيان أمام الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في إطار البند ٦ من جدول الأعمال (انظر E/CN.4/Sub.2/1993/SR.15/Add.1).

وفي رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أحال القائم بأعمال البعثة الدائمة لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان رسالة مؤرخة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وموجهة من وزير الشؤون الخارجية الاندونيسي الى الأمين العام نصها ما يلي:

"إلحاقا برسالتي المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم بعد حادث ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أتشرف الآن بإبلاغ سيادتكم أيضا أن قائد القوات المسلحة قدم تقريرا ثانيا الى رئيس جمهورية اندونيسيا عن نتائج البحث عن الأشخاص المفقودين بعد وقوع هذا الحادث المأساوي.

وكما ذكرت في رسالتي السابقة والمؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بلغ عدد الأشخاص المفقودين ٦٦ شخصا. ومنذ ذلك الوقت، قامت حكومة اندونيسيا بعملية بحث أكثر كثافة عن هؤلاء المفقودين لم يستخدم فيها جهاز الأمن فقط وإنما استخدم أيضا العاملون في الادارات الإقليمية، وفي المؤسسات المدنية والاجتماعية، وقادة المجتمعات المحلية، بالاضافة الى السكان بوجه عام. كما وزعت على الناس أسماء أُبلغ أنهم مفقودون بأمل المساعدة على تذكر الأماكن التي شوهدوا فيها من قبل. كما طلبنا ممن أفادت التقارير من قبل أنهم كانوا مفقودين لكنهم عادوا الى منازلهم، أن يساعدوا في البحث عن رفاقهم المفقودين. وأثمرت هذه الجهود المكثفة النتائج التالية.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، عثر على ألفونسو ماريو وهو أحد الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين، في مسكنه. وتم التعرف عليه كأحد الذين حرضوا على قيام المظاهرات في اليوم الذي وقع فيه حادث ديلي. وبعد استجوابه، أطلق سراحه، وعاد فيما بعد الى أسرته.

وفي ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣، سلم خانواريو داكونسيساو وهو ممن اشتركوا في الحادث واعتبر مفقودا، نفسه للسلطات، وبعد استجوابه، أطلق سراحه وعاد الى مسكنه بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

وتجدر الاشارة الى أنه في تموز/يوليه ١٩٩٢ عثر على أربع جثث خارج ديلي لكن لم يتسن التحقق مما إذا كانت هذه الجثث هي الرفات المتبقى لبعض من اعتبروا مفقودين بعد حادث ديلي.

كما تجدر الاشارة الى أن كونستانتيو بينتو أحد المحرضين على قيام مظاهرة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر هرب من البلد.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، لجأ أربعة من الشباب التيموريين الشرقيين الى سفارة فنلندا، وثلاثة آخرون الى السفارة السويدية في جاكرتا. وغادروا السفارتين أخيرا بعد أن رُفضت الطلبات التي قدموها التماسا للجوء. وبعد إجراء بعض التحقق، وجدت دلائل قوية على أن بروفيريو داكوستادي اوليفيرا، وكليمنتينو فاريا هما من مجموعة الأشخاص التي لا يعرف مصيرها حتى الآن. وهكذا إذا أخذت في الاعتبار نتائج آخر جهود البحث هذه، يمكن افتراض أن عدد الأشخاص غير المعروفي المصير حتى الآن يبلغ ٥٧ شخصا.

واستنادا الى المعلومات التي تم الحصول عليها حتى الآن، من الواضح أن القوات المسلحة، والإدارات الإقليمية، والصليب الأحمر الاندونيسي الوطني، وقادة المجتمعات المحلية والكنيسة بمن فيهم أسقف ديلي، والسكان بوجه عام، أجروا بحثا مكثفا عن الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم بعد حادث ديلي. ولذا يمكن على أساس معقول افتراض أن إجراء بحث آخر لن يحقق معلومات اضافية. ومن الممكن أن يكون من لا يزالوا يعتبروا مفقودين قد هربوا الى الغابات، أو لجأوا الى الاختباء أو أنهم لا يريدون الابلاغ عن أماكن وجودهم. بل يمكن أن يكونوا هربوا من البلد.

فاذا حدث وظهر أشخاص آخرون من الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين في المستقبل، فإن سياسة حكومة اندونيسيا هي أنهم سيعاملون بنفس الطريقة التي عومل بها ألفونسو ماريو، وخانواريو كونسيساو. وسوف يتم تناول حالاتهم على وجه السرعة، وعلى نحو انساني، وإعادتهم الى مساكنهم وأسرهم في أقرب وقت ممكن عمليا.

ومع ذلك، فإننا نعتقد أن حكومة اندونيسيا قد فعلت كل ما في وسعها لتحديد أماكن وجود هؤلاء الأشخاص الذين لم يعرف مصيرهم بعد حادث ديلي المأساوي.

ويحدوني الأمل، السيد الأمين العام، في أن تكون هذه المعلومات الاضافية عونا لكم فيما تبذلونه من جهود متواصلة من أجل ايجاد حل لمسألة تيمور الشرقية".

وفي رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أحال الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى رئيس فرع الإجراءات الخاصة التابع لمركز حقوق الانسان قائمة بأسماء السجناء التيموريين الشرقيين الذين منحوا ميزة المعاملة بالرأفة والاعفاء من العقوبة.

قائمة بأسماء السجناء التيموريين الشرقيين الذين عوملوا بالرأفة أو اُعفوا من العقوبة

الرقم	الاسم	حكم عليه بـ	خفف الحكم الى
١	Jose Alexandre Xanana GUSMAO	السجن مدى الحياة	السجن مدة ٢٠ يوما
٢	Bonifacio Pereira	السجن مدة ٦ سنوات	السجن مدة ٤ سنوات
٣	Carlos dos Santos LEMOS	السجن مدة ٨ سنوات	السجن مدة ٦ سنوات

الرقم	الاسم	حكم عليه بـ	اُعفي من السجن مدة
١	Luis Maria DA SILVA	السجن مدة ١٠ سنوات	٦ أشهر**
٢	Felis Mina DOS SANTOS	السجن مدة ٥ سنوات	شهرين*
٣	Amaro de ARAUJO	السجن مدة ٣ سنوات و ١٠ أشهر	شهرين*
٤	Bonafacio Magno PEREIRA	السجن مدة ٦ سنوات	شهرين
٥	Carlos dos Samtos LEMOS	السجن مدة ٨ سنوات	شهرين
٦	Alfonso RANGEL	السجن مدة ٥ سنوات	شهر*
٧	Albino LOURDES	السجن مدة ١٧ سنة	٦ أشهر*
٨	Marito alias Mario MICILANDORES	السجن مدة ١٧ سنة	٦ أشهر*

* سيظل الاعفاء من العقوبة يمنح كل عام لكل سجين.

** أفرج عنه في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣.

وفي رسالة مؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أحال الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف رسالة الى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الانسان مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وموجهة من وزير الشؤون الخارجية الاندونيسي الى الأمين العام للأمم المتحدة فيما يلي نصها:

"إلحاقا برسالتي المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالعدد المتبقي من الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم بعد حادث ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديلي في تيمور الشرقية، أتشرف بابلاغ سعادتكم أيضا أنه في يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قدم شخص يدعى أنطوني لاي، المعروف أيضا باسم توني، البالغ من العمر ٢٩ عاما، وهو ممن أدرجوا من قبل في قائمة الذين لا يُعرف مصيرهم نفسه الى السلطات في تيمور الشرقية مثبتا لوجوده.

"ويعمل انطوني لاي موظفا في CV إينارو كاريا، بقرية اينارو أتاس، RT-1، في منطقة اينارو الفرعية، وقد قدم نفسه الى السلطات من تلقاء ذاته بعد أن علم أن الأشخاص الذين لم يكن مصيرهم معروفا من قبل لكنهم قدموا أنفسهم الى السلطات مثبتين لوجودهم عوملوا معاملة حسنة وعادوا على وجه السرعة الى أسرهم.

"وبهذه الافادة يصبح عدد من لا يعرف مصيرهم حتى الآن ٥٦ شخصا.

"ويحدوني الأمل، السيد الأمين العام، في أن تكون هذه المعلومات الاضافية عونا لكم فيما تبذلونه من جهود متواصلة من أجل ايجاد حل لمسألة تيمور الشرقية".

المرفق الثاني
معلومات مقدمة من حكومة البرتغال

في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، وجه القائم بأعمال البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة رسالة الى الأمين العام عممت على الجمعية العامة بصفتها الوثيقة A/48/282.

وبموجب مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغت البعثة الدائمة للبرتغال لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف مركز حقوق الانسان نص بيان أدلى به المراقب عن البرتغال في الدورة الخامسة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، في إطار البند ٦ من جدول الأعمال (انظر E/CN.4/Sub.2/1993/SR.15/Add.1)، بالاضافة الى مذكرة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ عن الحالة في تيمور الشرقية. وفيما يلي نص هذه المذكرة:

"الحالة في تيمور الشرقية

١ - باعتمادها القرار ١٩٩٢/٢٠ في آب/أغسطس ١٩٩٢ قررت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن تستعرض الحالة في تيمور الشرقية في دورتها الخامسة والأربعين.

٢ - واعتمد القرار ١٩٩٢/٢٠ عقب موافقة لجنة حقوق الانسان في ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ على بيان أصدرته رئاستها بتوافق الآراء، فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في الإقليم، لا سيما بعد عملية القتل الوحشية لعدد كبير من التيموريين الشرقيين في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على أيدي القوات الاندونيسية. وليس هناك أي شك في صحة تقييم اللجنة الفرعية السلبي للطريقة التي امتثلت بها السلطات الاندونيسية لأحكام بيان صدر بتوافق الآراء وأيدته هذه السلطات كعضو في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.

وأعربت اللجنة الفرعية عن بالغ قلقها بشأن التقارير التي ترد عن الانتهاكات المستمرة الواسعة النطاق لحقوق الانسان في تيمور الشرقية. وحثت السلطات الاندونيسية على الوفاء بالتزاماتها من خلال تنفيذ أحكام البيان الصادر بتوافق الآراء، وتنفيذ التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب بعد زيارته لاندونيسيا وتيمور الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١.

٣ - إن الشعور بخيبة الأمل من عدم امتثال اندونيسيا الفعلي لما تفاوضت ووافقت عليه داخل اللجنة، انعكس بجلاء أيضا في الدورة التاسعة والأربعين للجنة، وكان من نتيجة ذلك اعتماد القرار ١٩٩٣/٩٧ بشأن الحالة في تيمور الشرقية بموافقة ٢٢ صوتا، ومعارضة ١٢ صوتا، وامتناع ١٥

صوتا. وكان هذا القرار هو أول قرار يعتمد خلال ١٠ سنوات فيما يتعلق بهذا الموضوع، وعلى نحو أظهر بجلاء القلق المتزايد الذي يساور المجتمع الدولي بشأن خطورة حالة حقوق الانسان في هذا الإقليم وبشأن عدم اتخاذ اندونيسيا اجراءات مناسبة من أجل تحسين هذه الحالة.

٤ - والواقع أن القرار ١٩٩٣/٩٧ احتفظ بمعظم الأحكام التي وردت في بيان اللجنة السابق الصادر بتوافق الآراء. ويجدر القيام بإجراء استعراض موجز للنقاط الرئيسية التي بحثت في القرار ومقارنتها بالواقع في الإقليم، آخذين في الاعتبار تأكيدات اندونيسيا بأنها التزمت بمعظم هذه النقاط:

٤-١ أكد القرار ١٩٩٣/٩٧ أن لجنة حقوق الانسان يساورها شديد القلق إزاء استمرار ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان الجسيمة في تيمور الشرقية. وقدمت الى اللجنة تقارير بهذا الخصوص، من المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، والمقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي، ومن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وطلبت اللجنة من اندونيسيا في آذار/مارس ١٩٩٢ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين مراعاة حقوق الانسان في الإقليم.

غير أن التقارير التي وردت من مختلف المصادر تتفق في الرأي على أن الحالة لم تشهد أي تحسن هام على الرغم من كافة التعهدات التي قطعتها السلطات الاندونيسية على نفسها. فقد استمرت دون هوادة، عمليات الاعدام بلا محاكمة (٤٠ حالة في ١٩٩٢، في تيمور الشرقية وفقا لمعلومات منظمة العفو الدولية)، و"حالات الاختفاء" والتعذيب المنتظم وسوء معاملة السجناء السياسيين، وعمليات القبض على الناس بشكل تعسفي. وأشارت منظمة العفو الدولية الى أنه "لم يحدث تغير جوهري في موقف الحكومة القمعي تجاه المنشقين السياسيين، وما فتئت حقوق الانسان الأساسية تنتهك باسم الأمن الوطني والاستقرار والنظام".

وصرح المونسنيور بيلو المدير الرسولي في ديلي لصحيفة نيويورك تايمز مؤخرا وبالتحديد في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أن "الناس يعيشون في حالة خوف في تيمور الشرقية"، وأنهم محرومون من حرية القول، والسير أينما يريدون، ومن حقهم في اختلاف الرأي. واتهم قوات الاحتلال بأنها أعدمت عدة أشخاص بعد ساعات من القبض عليهم أحياء في مقبرة سانتا كروز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وقال إن جميع السجناء السياسيين عذبوا في سجون ديلي (وأضاف أن هذا كان يحدث غالبا عن طريق تقييدهم وتغطيسهم في أحواض مملوءة بالماء حتى يصلوا الى حد الاختناق غرقا، وإحراق أجسادهم بالسجائر، وإجراء عمليات إعدام صورية لهم).

وفي بادرة تحمل في طياتها نذير سوء بالنسبة للمستقبل في الإقليم، وجه الجنرال ثيو سيافي وهو أحد المسؤولين العسكريين الذين يحتلون مركز القمة فيه، عددا من التهديدات في

خطاب أدلى به في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ مؤداها أن القوات المسلحة الاندونيسية لن تتردد في "سحق" أي نشاط "انفصالي" في تيمور الشرقية. وجدير بالذكر أنه نفس الجنرال الذي أعلن أنه لو كان يتولى مسؤولية القيادة العسكرية في ديلي يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ لكان من المؤكد، أن يصبح عدد القتلى والجرحى، أكثر من ذلك بكثير.

٤-٢ ولم ترد أية افادة عن إجراء أية تحقيقات أخرى بشأن الظروف التي أحاطت بعملية القتل الواسعة النطاق للمدنيين يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ على أيدي قوات الأمن الاندونيسية، وفي الأعمال التي قامت بها هذه القوات في هذا الصدد، بما في ذلك تحديد جميع المسؤولين عنها. كما أن التقرير النهائي للجنة التحقيق التي أنشأتها الحكومة الاندونيسية لم يعلن على الإطلاق.

٤-٣ بعد عام ونصف العام من وقوع مأساة سانتا كروز، لا يزال عدد الذين قتلوا فعليا غير معروف. ولم تقدم أية أسماء على الإطلاق، في هذا الصدد. ولا تزال الأسر الثكلى تنتظر إبلاغها بأماكن دفن الضحايا.

٤-٤ أحال الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الى الحكومة الاندونيسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قائمة بأسماء ٢٠٧ أشخاص يعتقد أنهم "اختفوا" وقت حدوث عمليات القتل في سانتا كروز. وان السلطات الاندونيسية (التي حددت رسميا عدد الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم غير معروف بـ ٦٦ شخصا) لم تقصر فقط عن تقديم أية معلومات عن مصيرهم حتى الآن، وإنما سلمت أيضا بأن شخصين فقط من الأشخاص الـ ٦٦ الذين لا يزالوا، من الناحية الرسمية، مفقودين هما اللذان عثر عليهما على الرغم من كافة الجهود التي بذلت. وأعلن الجنرال سيارون حميد المتحدث باسم القوات المسلحة الاندونيسية هذا النبأ على الملأ في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣.

٤-٥ وأشار القرار ٩٧/١٩٩٣ أيضا الى المدنيين التيموريين الشرقيين الـ ١٣ الذين حكم عليهم بعد عمليات إطلاق الرصاص في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بأحكام مشددة بالسجن (بما في ذلك السجن مدى الحياة) في حين أنهم لم يتهموا بالمشاركة في أنشطة عنف. ودعا القرار، شأنه في ذلك شأن بيان عام ١٩٩٢ الذي صدر بتوافق الآراء، الحكومة الاندونيسية الى إطلاق سراحهم دون تأخير، وأعربت لجنة حقوق الانسان في هذا القرار أيضا عن أسفها، من ناحية أخرى، للتفاوت الصارخ بين هذه الأحكام القاسية وبين الأحكام التي صدرت فيما يتعلق بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. ولم تتخذ السلطات الاندونيسية، حسبما أفادت التقارير، أي إجراء في هذا الصدد، ولا يزال التيموريون الشرقيون الـ ١٣ يقبعون في السجن.

٦٤ وطُلب أيضا الى حكومة اندونيسيا ضمان معاملة جميع المعتقلين من تيمور الشرقية بمن فيهم الشخصيات العامة البارزة، معاملة انسانية، واحترام حقوقهم احتراما كاملا، وضمان أن تكون جميع المحاكمات منصفة وعادلة وعلنية، والاعتراف بحق المتهمين في التمثيل القانوني المناسب وفقا للقانون الانساني الدولي. ويبدو من الواضح من الإشارة الى "الشخصيات العامة البارزة" أن القرار يقصد زانانا غوسماو زعيم المقاومة في تيمور الشرقية، الذي قبض عليه في ديلي في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ثم جرت محاكمته بعد ذلك في عاصمة الإقليم أمام محكمة قانونية اندونيسية.

وقد حبس السيد غوسماو بعد القبض عليه، حبسا انفراديا لمدة ١٧ يوما سمح له بعدها بزيارة واحدة قام بها ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبيد أنه على النقيض من جميع مبادئ القانون الانساني الدولي جرى إظهاره عدة مرات في "محادثات" و"مقابلات" تليفزيونية تم بعناية التأكد منها وعرضها على الرقابة، أعلن فيها ارتداده عن معتقداته التي آمن بها طويلا، وأعرب عن "ندمه" عليها ودعا رفاقه في تيمور الشرقية الى الاستسلام. وأعلنت اندونيسيا أنه سيحاكم محاكمة علنية بموجب القانون الاندونيسي. وأوضحت استعدادها لإتاحة الفرصة للصحفيين الأجانب وللمراقبين والدبلوماسيين الدوليين لحضور المحاكمة.

على أنه بالإضافة الى انعدام الشرعية بصفة أساسية نتيجة لاحتلال اندونيسيا غير القانوني لتيمور الشرقية في تحد منها لميثاق الأمم المتحدة، ولقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذوات الصلة، فإن إجراءات محاكمة زانانا غوسماو (التي بدأت في ١ شباط/فبراير، واتسمت بالتباطؤ بحيث استمرت حتى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩١) لم تتفق مع قواعد القانون الانساني الدولي، بل، ولسخرية القدر، لم تتفق مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية الاندونيسي ذاته. ولم توفر للسيد غوسماو أية ضمانات فيما يتعلق بالحياد والموضوعية. فمتى تلقى المساعدة من محامي بينما كان رهن الاستجواب؟ وأين مارس حريته في اختيار محاميه؟ وأين هم شهود الدفاع، إذا شئنا ألا نذكر أن شهود الادعاء الذين قدموا شهاداتهم كانوا إما سجناء أو أشخاص تحت رحمة السلطات الاندونيسية. وماذا عن عدم السماح للسيد غوسماو بقراءة الحجج التي قدمها دفاعا عن نفسه، مما يناقض القانون الاندونيسي؟ وبالاضافة الى ذلك كانت الترجمة التي وفرتها المحكمة رديئة وغير دقيقة وعوقت اشتراك المدعى عليه في الإجراءات والاستماع الى أقوال بعض الشهود. وكان الحكم الذي صدر ضد زانانا غوسماو - وهو السجن مدى الحياة - يتسم بانعدام الانصاف واللاانسانية الصارخين . وقد أعلن فيه أن السيد غوسماو مذنب بتهم "التمرد" و"النزعة الانفصالية" من أجل معارضة الحكم الاندونيسي في تيمور الشرقية، وهو حكم غير معترف به دوليا .

ووفقا لما أعلنته منظمة العفو الدولية ، فان مئات من التيموريين الشرقيين احتجزوا ووضعوا في الحبس الانفرادي خلال الأسابيع التي سبقت الذكرى السنوية لمذبحة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر والقبض على زانانا غوسماو . وأفيد أن بعضهم عذب . كما قبض على أنطونيو

غوميز دا كوستا (المعروف باسم ماهونو) وهو زعيم آخر للمقاومة التيمورية الشرقية في أوائل نيسان/ابريل، وأودع فعليا في الحبس الانفرادي، ولم يُعلَن شيء عن احتمال محاكمته .

وبعد أن قام السيد آموس واكو المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بزيارة تيمور الشرقية في نيسان/ابريل الماضي ، نُقِل عدد من السجناء الذين اجتمع معهم بناء على طلبه الى تيمور الغربية .

٤-٧ رحبت لجنة حقوق الانسان بما أقدمت عليه السلطات الاندونيسية مؤخرا من زيادة اتاحة سبل الوصول الى الاقليم أمام منظمة حقوق الانسان والمنظمات الانسانية ، ودعت اللجنة السلطات الى المزيد من توسيع امكانيات الوصول الى الإقليم.

والواقع أنه جرى الاعلان عن زيادة امكانية الوصول الى الاقليم، وتحقق هذا فعليا حسبما أوضح من قبل عند بدء محاكمة السيد غوسماو . ومكن هذا ممثلو منظمة مرصد آسيا ولجنة الحقوقيين الدولية من حضور بعض جلسات المحاكمة . كما حضر بعض الصحفيين البرتغاليين عدة جلسات في البداية . ومن الغريب أن هذا الوصول كان ميسرا في بداية المحاكمة ولكنه عوق في مرحلتها النهائية عندما بدت من زانانا غوسماو اشارات واضحة الى أنه سوف يندد بالتلاعب السياسي الذي حدث في المحاكمة بأكملها ، وأنه سوف يسحب تصريحاته الأولى التي أعلن فيها ندمه والتي يرى أنه أجبر على الادلاء بها . وعلى الفور، اثيرت صعوبات أدت، بوجه خاص، الى منع السيد تامرات صامويل ممثل الأمم المتحدة من حضور جلستين من جلسات المحاكمة ، ومنعت الدبلوماسيين الأجانب من الاصغاء الى المرافعات التي كانت تجرى في قاعة المحكمة.

ان الوصول الى تيمور الشرقية لا يزال مقيدا من الناحية الفعلية (ولا تزال اندونيسيا ترفض، على سبيل المثال، وصول منظمة العفو الدولية الى الاقليم) ، مما يجعل من المستحيل تقريبا اجراء رصد فعال لحقوق الانسان . كما قُيد وصول الصحفيين الأجانب الى الاقليم تقييدا شديدا (A/AC.109/11154 para.52) ورُفض منح تصاريح لوفود من البرلمان الأوروبي ومن كونغرس الولايات المتحدة ومن البرلمان الأسترالي لزيارة تيمور الشرقية.

ويُزيد الأفق قتامة ، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (التي لم تستطع القيام بزيارات للسجناء في تيمور الشرقية أثناء عام ١٩٩١ يتسنى ممثليها فيها الاجتماع معهم على انفراد، وفقا لما جاء في نفس الوثيقة) اضطرت مؤخرا الى أن تعلن (في أيار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٩٣) أن القيود التي وضعت على نشاطها في تيمور الشرقية منعتها من اجراء زيارات للسجناء السياسيين في الاقليم .

٤-٨ حثت لجنة حقوق الانسان ، حكومة اندونيسيا على دعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ، والمقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بلا محاكمة أو باجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي ، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لزيارة تيمور الشرقية ، وتسهيل آدائهم لمهام ولاياتهم . الا أن اندونيسيا لم توجه أية دعوة اليهم حتى الآن .

وجرى الاتفاق من قبل على قيام السيد س. آموس واكو المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة بزيارة تيمور الشرقية ، وتمت هذه الزيارة في نيسان/ابريل ١٩٩٣ . واستطاع السيد واكو أن يقابل بعض التيموريين الشرقيين ، بمن في ذلك السيد زانانا غوسماو ، وسجناء آخرين . وقال الجنرال سيافي فيما بعد أنه يشتبه في أن السيد واكو هو المسؤول عن التحول غير المتوقع في الموقف السياسي للسيد غوسماو في المحاكمة . بيد أن المتحدث باسم الأمين العام رفض هذا الاتهام علنا . ولم يُعلن التقرير الذي أعده السيد واكو حتى الآن .

٤-٩ إن اللجنة الفرعية سوف تتابع مسألة تيمور الشرقية في ظروف خاصة ودقيقة . فاندونيسيا، كما اتضح بجلاء ، لم تظهر أي اشارات موثوقة على امتثالها لطلبات لجنة حقوق الانسان، واللجنة الفرعية على السواء، وعلى هذا النحو، لم يتحسن الوضع العام لحقوق الانسان في تيمور الشرقية .

وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، نعتقد أنه ينبغي للجنة الفرعية أن تقوم على ضوء مسؤولياتها في هذا الميدان ، بتقييم حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية ، وأن تتخذ الاجراءات، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية لشعب تيمور الشرقية، وأنتؤكد ضرورة التزام اندونيسيا بالقرارات ذات الصلة التي أصدرتها لجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية ذاتها.".

المرفق الثالث

معلومات مقدمة من مصادر غير حكومية

أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير (آذار/مارس ١٩٩٣ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) كانت المصادر غير الحكومية الرئيسية الثلاثة للمعلومات عن الحالة في تيمور الشرقية هي مرصد آسيا ، ولجنة الحقوقيين الدولية ، ومنظمة العفو الدولية . وقد ورد تلخيص جزئي وعرض للمواد الواردة من منظمة العفو الدولية في المذكرة التي أعدتها الأمانة عن الحالة في تيمور الشرقية التي قدمت الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الخامسة والأربعين (E/CN.4/Sub.2/1993/14 ، الفقرات ١٢ - ١٤) .

ألف - معلومات مقدمة من مرصد آسيا

أصدر مرصد آسيا في نيسان/ابريل ١٩٩٣ عددا من المنشور المسمى مرصد آسيا ، مكرسا الى حد كبير، للمحاكمة التي جرت في ديلي في تيمور الشرقية لزانانا غوسماو زعيم المقاومة في تيمور الشرقية ("اذكروا التاريخ في تيمور الشرقية: محاكمة زانانا غوسماو ومتابعة مذبحة ديلي" ، المجلد ٥ ، رقم ٨) . وبعثت هذه المنظمة بمراقب لحضور المحاكمة، إلا انه لم يحضر سوى جلسة واحدة جرى خلالها استجواب أحد شهود الادعاء . كما أجرى المراقب مقابلات مع عدد من القضاة والمدعين العموميين ومحاميي الدفاع، ومع المراقبين المحليين والدوليين الذين حضروا الجلسات السابقة للمحاكمة . وتوصل المراقب مستندا بصفة رئيسية الى المعلومات التي جمعت أثناء حضور الجلسات والمقابلات المذكورة أعلاه الى استنتاجات فيما يتعلق بظروف القبض على السيد زانانا واحتجازه ، وسبب عدم اتهامه باتيان أعمال هدامة ، ومدى توافر دفاع قانوني عنه ومدى كفاية هذا الدفاع ، ودور أقوال الشهود الذين استجوبوا ، وأهمية الشهود السجناء بالنسبة للدعوى، ووتيرة سير المحاكمة، ومدى علنيتها.

وفيما يلي مقتطفات من استنتاجات المراقب عن مرصد آسيا:

"ظروف الاعتقال والاحتجاز

... أعلن جميع القضاة ومحامو الادعاء والدفاع في محاكمة زانانا غوسماو الذين قابلهم المراقب عن مرصد آسيا أنهم لا يعلمون شيئا عما اذا كان بعض أفراد أسرة المدعى عليه محتجزين.

وأثناء سير المحاكمة ، أكد زانانا شهادة أحد شهود الادعاء فيما يتعلق بقيادته لحركة الاستقلال واشتراكه في الهجمات على ABRI وأعلن أنه يقبل تحمل المسؤولية عن الأعمال التي أتاها رجاله . الا أن التغير الواضح في موقف زانانا من استقلال تيمور الشرقية ، وسلوكه أثناء المحاكمة ، وموافقته على كل شئ أدلى به كافة شهود الادعاء بدون تعليق، أثار تكهنات كبيرة لدى المراقبين المحليين والدوليين . وأعرب كثيرون منهم عن مخاوفهم من أن تكون أقواله التي سجلت على أشرطة فيديو قد انتزعت قسرا،

ورأوا انه، على أدنى تقدير، قد تعرض لدرجة قصوى من الضغط النفسي ، لا سيما وأن كثيرين من أفراد أسرته كانوا محبوسين في السجن العسكري .

وتحدث المراقب عن مرصد آسيا مع أناس عديدين ، بما في ذلك ممثلون للحكومة وممثلون لهيئات غير حكومية ممن استطاعوا الاتصال المباشر مع زانانا أو شاهدوه في المحكمة ، ولم يقدم أي منهم أي دليل دعما للادعاءات بتعرضه لتعذيب بدني . وعلى الرغم من ذلك ، ونظرا لأنه حبس انفراديا أثناء الأيام السبعة عشر الأولى بعد القبض عليه ، فانه لا يمكن استبعاد هذه الادعاءات حتى يصبح زانانا في وضع يؤهله للتحدث بحرية .

لماذا لم تستخدم تهمة القيام بنشاط هدام؟

إن توجيه الاتهام لزانانا بموجب أحكام القانون الجنائي المتعلقة بالتمرد والانفصال بدلا من توجيهه بموجب قانون مكافحة النشاط الهدام الذي يستخدم بشكل أكثر شيوعا ضد السجناء السياسيين، يفسَّر من قبل بعض المراقبين على انه يمثّل تطورا ايجابيا. ويقولون إنه يبين أن الحكومة الاندونيسية تزداد حساسية تجاه الانتقادات المحلية والدولية التي توجه ضد قانون مكافحة النشاط الهدام بسبب صياغته الفضفاضة، وتطبيقه على نحو تمييزي للغاية، وافتقاره الشديد إلى التدابير الوقائية الأساسية التي تكفل الحماية ضد التعديات على السجناء المسجونين بموجب هذا القانون. (يسجن المشتبه في قيامهم بأنشطة هدامة، عادة، في السجون العسكرية لا في سجون الشرطة قبل محاكمتهم ولا توجد على سبيل المثال حدود زمنية لاحتجازهم رهن المحاكمة)...

... وأوضح مسؤول أقدم بمكتب الادعاء في ديلي أن الدليل الذي أتيح للادعاء هو وحده الذي يفسر اختيار الاتهام على هذا النحو. وأشار أيضا إلى أن التهم الخاصة بالقيام بنشاط هدام توجه عندما لا تتوافر للإدعاء أدلة كافية لتلبية المتطلبات الأكثر صرامة للقانون الجنائي، أو عندما يكون من الضروري احتجاز شخص مشتبه فيه وتكون السلطات في حاجة إلى وقت لتحديد مركزه في تنظيم سري. وفي حالة زانانا، ونظرا لتوافر أدلة كافية لتوجيه الاتهام إليه بدون الاستناد إلى أحكام قانون النشاط الهدام الفضفاضة والغامضة، اعتبر من غير الضروري توجيه هذا الاتهام اليه. وإن إقرار الادعاء بانخفاض معايير الأدلة في حالات الاتهام بالقيام بنشاط هدام ينبغي أن يعتبر سببا إضافيا للاستغناء عن هذا الاتهام لصالح العدالة.

توفير الدفاع القانوني وكفايته

بعد أربعة أيام من القبض على زانانا، وجه معهد المساعدة القانونية الاندونيسي (Yayasan Lembaga Bantuan Hukman Indonesia or YLBHI) رسالة الى الجنرال تري سوترسنو قائد القوات المسلحة الاندونيسية آنذاك، ونائب رئيس جمهورية اندونيسيا الآن، دعا فيها المعهد السلطات العسكرية الى احترام أحكام قانون الاجراءات الجنائية الاندونيسي (Kitab-Undang Hukum Acara Pidana or KUHAP) أثناء استجواب زانانا. وركزت الرسالة، بصفة خاصة، على أنه ينبغي منح المشتبه فيه حق اختيار محامي للدفاع عنه. وتلقى المعهد فيما بعد توكيلا رسميا، شفويا في البداية، ثم كتابيا، من أفراد أسرة زانانا في استراليا بتمثيله. ووفقا

لما أشار اليه محامو معهد المساعدة القانونية الاندونيسي فإن مسؤولي الشرطة ملزمون بحكم القانون، في ظروف من هذا القبيل، أن يتيحوا امكانية اختيار السجين لوكيل قضائي لمساعدته مستقبلا. وينص قانون الاجراءات الجنائية على حق السجين في الاتصال بمحامي، وحقه في التزود بمحامي عندما تكون العقوبة على التهمة الموجهة إليه لا تقل عن ١٥ عاما أو تكون هي عقوبة الإعدام.

وطلب المعهد إذنا من المسؤولين في المقر الرئيسي للشرطة في جاكرتا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من أجل مقابلة زبونهم المقبل، لكن طلبهم رفض من قبل عقيد الشرطة أهويل لوتان (رئيس مخابرات الشرطة (Kasubdit Resersa Polri) على أساس أن زانانا اختار فعليا أحد المحامين. ولما امتنع على محاميي معهد المساعدة القانونية الاندونيسي الوصول الى زانانا، وجهوا رسالة إليه مؤرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر عن طريق المسؤوولين في الشرطة. وبعد أسبوعين، قدم الكولونيل أهويل رسالة من ثلاث جمل مكتوبة بخط اليد، يفهم منها ظاهريا، أنها من زانانا ومؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر يشكر فيها محاميي معهد المساعدة القانونية الاندونيسي على عرضهم تقديم المساعدة إليه، لكنه يوضح أيضا انه لن يحتاج الى خدماتهم، ولم يقدم فيها أي تفسير. وقدمت الشرطة ترجمة كتابية للرسالة باللغة الاندونيسية. ويدعي المسؤولون في الحكومة أن زانانا نفسه أقر بأنه لم يطلب الحصول على خدمات محاميي المعهد، وأنه من خلال احترام رغبته في عدم مقابلة محاميي المعهد، يكون المسؤولون قد أعملوا "ما له من حقوق".

وفي الوقت نفسه، أتاح الكولونيل أهويل، لصديقه سوديونو، وهو محامي بارز في جاكارتا، أن يقابل زانانا في منتصف كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكره سوديونو فإن زانانا أعلن من قبل أنه لا يحتاج الى تمثيل قانوني حتى يحين موعد المحاكمة ذاتها، لكن سوديونو استطاع كسب ثقته خلال أربع مقابلات أجراها معه في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عين سوديونو رسميا محاميا للدفاع عن زانانا.

وأثار هذا التعيين جدلا في المجتمع القانوني الاندو نيسي. ويركز ستديونو فيما يجريه من أحاديث على دوره القيادي في رابطة المحامين الاندونيسيين، ودعمه لها، ومع ذلك، فإن عدة قادة للرابطة أعربوا في أحاديث خاصة عن شكوك خطيرة بشأن الظروف والملابسات الأخلاقية التي أحاطت باختياره. ومن الأسباب التي أثارت القلق، أشير الى علاقات الصداقة التي تربط سوديونو بالشرطة ووكلاء النيابة، والتكتم الذي أحاط به نفسه في الفترة التي أعقبت مقابلته الأولى مع المدعى عليه في منتصف كانون الأول/ديسمبر وحتى إعلان اختياره في نهاية كانون الثاني/يناير، بالاضافة الى عدم تعاونه مع معهد المساعدة القانوني الاندونيسي.

وكشف سوديونو بالتفصيل في حديث صحفي أدلى به الى احدى المجلات في جاكرتا، كيف أسند الدفاع عن المتهم إليه. وأشار الى أن كولونيل أهويل كان أحد الطلبة الذين درسوا على يديه في جامعة بانشاشيلا في جاكرتا، وانه تربطهما صداقة وثيقة. وعندما شاهد سوديونو الكولونيل أهويل على شاشة التلفزيون، برفقة ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل مقابلة زانانا، اتصل به تليفونيا، واستفسر

منه الكولونيل أهويل عما "إذا كان يود تولي قضية زانانا؟" فأجاب سوديونو بأنها ستكون قضية صعبة، لكن أهويل ألح عليه في القبول. وتردد سوديونو لكنه التقى مصادفة بوكيل نيابة حثه هو الآخر على تولي القضية، ثم عاود الكولونيل أهويل الاتصال به تليفونيا لنفس السبب. وأخيرا وافق سوديونو على تولي الدفاع عن زانانا. (يفترض أن يكون كل هذا قد تم بدون استشارة زانانا) وعندما قال الصحفي الذي أجرى الحديث معه "إنك معروف كمحامي شهير بارتباطاته الوثيقة مع الشرطة والبيروقراطية"، رد سوديونو قائلا "وما الخطأ في ذلك؟ ولم ينبغي أن يكونوا أعدائي؟ وقال سوديونو فيما بعد إن المقال الذي نشر في المجلة كان سليما من ناحية الوقائع لكن الطريقة التي صور بها أحزنته.

وأقر سوديونو في مقابلة بينه وبين المراقب عن مرصد آسيا أنه لم يحقق في ظروف القبض على زانانا واحتجازه في البداية، حتى وان كان الاستجواب الذي قدم فيه المدعى عليه شهادة (Berita Acara Pemeriksaan or BAP) كاملا تقريبا عند حدوث لقائهما الأول وأعلن أنه لم يشعر أن عدم وجود لغة مشتركة بينه وبين زانانا يشكل حاجزا هاما أمام الاتصال بينهما. وأشار الى أن قدرة زانانا على التحدث بالاندونيسية وفهمها كانت تتحسن باطراد. وعندما سأله أحد الصحفيين عما إذا كانت هناك أية عقبات ثقافية في معالجة القضية، نظرا لأن زانانا لا يتحدث سوى البرتغالية، أجاب سوديونو، "لقد اعتدت على التعامل مع الأجانب. وذات مرة توليت المرافعة في قضية لشخص كندي ضبط ومعه شحنة هيروين".

ووقت اجراء مقابلته مع المراقب عن مرصد آسيا (في ١٢ آذار/مارس، بعد ستة أسابيع من بدء المحاكمة)، أقر سوديونو بأنه لم يكن ناقش الخطة الأساسية للدفاع مع زبونه. وكجزء من تفسير لماذا لم يكن مستعدا لاقتسام نسخ الشهادات التي أُدلي بها أثناء الاستجواب، ذكر سوديونو أنه كان يزمع تأليف كتاب عن المحاكمة معززا رأيه بأن الشهرة كانت دافعه الأول في تولي المرافعة للدفاع عن زانانا.

وفي أية محاكمة اندونيسية، تتاح أول فرصة لمحامي الدفاع للاعتراض على التهم الموجهة إلى المتهم، على الفور بعد قيام الادعاء بتوجيه هذه التهم اليه، وذلك عندما يتسنى للدفاع تقديم اعتراض يدعى: Eksepsi. وفي القضايا السياسية، يستخدم الـ Eksepsi لإثارة أية مسائل تتعلق بانتهاك قانون الإجراءات الجنائية في عملية القبض على المتهم واحتجازه، أو إثارة أية مشاكل تتعلق بالولاية القضائية للمحكمة أو بتطبيق قوانين محددة وجهت الاتهامات إلى المتهم بموجبها.

ويعد الـ Eksepsi أي الاعتراض الذي أعده سوديونو، وثيقة غريبة في بابها. فهي تتجاهل بشكل كامل، على سبيل المثال، انتهاكات قانون الإجراءات الجنائية التي حدثت خلال عملية القبض على زانانا، وعدم السماح لأسرته أو لمحاميه بزيارته سوى بعد أكثر من أسبوعين من القبض عليه. والحجة الرئيسية التي أثيرت في الوثيقة هي أنه نظرا لأن بعض المجموعات في تيمور الشرقية لم تتخل على الإطلاق عن رغبتها في الاستقلال، فإنها لم تعترف على الإطلاق أيضا بشرعية المحاكم الاندونيسية. ولم تثر هذه الحجة من زاوية انعدام الولاية القضائية للمحاكم الاندونيسية على تيمور الشرقية من الناحية الموضوعية، كما لم يستشهد بالقوانين الدولية أو بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقرير المصير. إنما ركز

سوديونو بالأحرى على أنه نظرا لأن منظمة زانانا الخاصة لم تنظر على الإطلاق إلى المحاكم الاندونيسية على أنها محاكم مشروعة في أرض تيمور الشرقية، لذا فإن المنظمة لا ترى لهذه المحاكم أية ولاية قضائية في الاقليم.

إن أحد عناصر توفير المحاكمة العادلة هو كفاية الوقت اللازم لإعداد الدفاع عن المتهمين. واعتراض سوديونو وثيقة مختصرة من ٩ صفحات على خلاف الاعتراض الذي بلغ ٣٦ صفحة الذى أعده المحامون عن فيرناندو دي آراوخو. وليس من الضروري أن يكون طول الوثيقة ميزة فيها، لا سيما في الوثائق القانونية، لكن في هذه القضية يبدو الاعتراض اجراءً روتينيا. ومع ذلك، فإن المحكمة لم تقصر في واجبها. وفي الحديث الصحفي الذي أدلى به سوديونو إلى مجلة جاكرتا الذي ذكر أعلاه، يتباهى بأنه في اليوم الأول للمحاكمة، منحه القضاة أسبوعا لإعداد اعتراضه لكنه طلب خمسة أيام، وأخيرا وافقوا على ثلاثة أيام لكن سوديونو قال إن هذا لم يمثل مشكلة له، لأنه ألم بالمسائل المتعلقة بالقضية إلماما تاما، وأشار إلى أن الاعتراض لم يكن على أي حال ذو أهمية كبيرة.

إن صلة سوديونو الوثيقة بالشرطة، وما ظهر من عدم بذله جهد في إعداد الاعتراض أثارا أوجه قلق وارتياب في أن يكون سوديونو هو المحامي الذي يقع عليه اختيار زانانا لو أتيحت له حرية اختيار محاميه. وعلى الرغم من أوجه القلق هذه، أثنى مراقبون كثيرون، بمن فيهم معظم المسؤولين الحكوميين وبعض أعضاء المجتمع الدبلوماسي على دفاع سوديونو عن زانانا. ويشير سوديونو ومؤيدوه إلى أن دافعه صادر عن التزام تجاه القانون (وليس صادرا عن أي دافع سياسي)، ويركز على استعداده لدفع فاتورة تكاليف الدفاع الضخمة من جيبه الخاص. كما أشرك سوديونو علماء قانون مشهورين في فريقه الدفاعي من مثل الدكتور لويبي لويكمان من جامعة اندونيسيا في جاكرتا، والبروفيسور ج. أ. ساهيتابي من جامعة ايرلانغا في سورابايا.

كما أثار سوديونو مسائل جدية خلال دفاعه. واشتكى علنا من صعوبة تلمس شهود للدفاع على استعداد للشهادة مشيرا ضمنيا إلى خشيتهم على سلامتهم. وفي مقابلة أجراها معه المراقب عن مرصد آسيا، أوضح أن شهودا محتملين عديدين تعرف عليهم، رفضوا الإدلاء بشهاداتهم وتساءلوا "Siapa jamin saya"؟ ("ومن سيضمن [سلامتي]؟"). كذلك فإن أبيليو خوسيه أوسوريو الحاكم الجديد لتيمور الشرقية، رفض علانية التقدم كشاهد للدفاع، وأعلن أنه لن يسمح لأي شخص آخر من مسؤولي الحكومات الإقليمية بأن يشهد في القضية. وإن عدم توافر الأمن لشهود الدفاع، والحظر المنفرد الذي فرضه الحاكم مسائل تتصل اتصالا جليا بأركان المحاكمة العادلة، كما أنها تقدم تفسيرا لوضع المجتمع المدني في تيمور الشرقية...

دور الشهادات المشفوعة بقسم المقدمة أثناء الاستجواب

إن الشهادة المشفوعة بقسم التي تتلى أثناء الاستجواب أو berita acara pemeriksaan هي وثيقة المحاكمة التي تتضمن شهادات المدعى عليهم والشهود المشفوعة بقسم التي تحصل عليها الشرطة من استجوابهم. وفي محاكمة زانانا، وعلى نحو أعم في المحاكمات في اندونيسيا، تستخدم هذه الشهادات

كمرجع للقضاة ولمحامي الدفاع، والادعاء لدى استجواب الشهود. وفي النظام القضائي الاندونيسي، يشترك القضاة في استجواب الشهود، وفي توجيه الأسئلة إليهم. وأثناء جلسات محاكمة زانانا التي حضرها المراقب عن مرصد آسيا، لقن القضاة للشهود وصححوا لهم تواريخ وأوقات وقوع الأحداث المسجلة في الشهادات التي قدمت أثناء الاستجواب. وأعلن أحد القضاة في حديث أدلى به أنه سيكون من "المستحيل" على أحد الشهود أن يناقض ما جاء في شهادته، في المحكمة، لأن الادلاء بكلتا الشهادتين يتم مشفوعا بقسم. وعلى الرغم من ذلك، إذا كان المحامون لم يحضروا الاستجواب المسجل في الشهادات المشفوعة بالقسم، أو إذا كان الشاهد وضع في حبس انفرادي، فإنه تلوح دائما امكانية قيام الشهود بابلاغ مستجوبيهم بما يريدون سماعه خوفا من العواقب، إذا لم يفعلوا ذلك.

إن الاعتماد الشديد على الشهادات المقدمة أثناء الاستجواب هام لأن كثيرا من الشهود في محاكمة زانانا سجناء في الواقع (تناقش هذه النقطة أدناه)، ولم تتح لهم سبل الحصول على وكيل قانوني لهم وقت إجراء استجوابهم. وأفادت التقارير أن أحد شهود الادعاء وهو ماريانو دا سيلفا اختلطت عليه الأمور اختلاطا شديدا لدى توجيه الأسئلة إليه في المحكمة فيما يتعلق بالأقوال التي أدلى بها في شهادته. وظهر أن الشاهد أمي ولا يتحدث اللغة الاندونيسية بطلاقة كافية لفهم الأقوال المشفوعة بقسم التي أدلى بها في شهادته والتي وقعها عقب استجوابه.

وفي جلسة المحاكمة التي سبقت الجلسة التي حضرها المراقب عن مرصد آسيا جرى إحضار ساتورنينو داكوستا بيلو الذي أدين وحكم عليه بالسجن مدة تسع سنوات فيما يتعلق بمظاهرة سانتا كروز إلى قاعة المحكمة كشاهد للادعاء. وقد دخل قاعة المحكمة، وحيا زانانا هاتفا "تحيا تيمور الشرقية"، وجرى اخراجه من قاعة المحكمة على وجه السرعة. وفي جلسة المحاكمة التالية، قدم الادعاء رسالة من طبيب للشرطة يعلن فيها أن حالة ساتورنينو لا تؤهله للمثول أمام المحكمة بسبب "اضطرابه العقلي" وبدلا من شهادته، تلا الادعاء مقتطفات من المحضر تمثل الشهادة المسجلة التي أدلى بها. وبناء على طلب الدفاع من المحكمة، كان يتعين تلاوة الأقوال بأكملها في الجلسة، وفي أحاديث لاحقة، أعلن القضاة أن هذه الشهادة ستمنح وزنا مساويا للشهادات التي قدمها الشهود في قاعة المحكمة. ويتفق هذا مع قانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على أن تعتبر الشهادة المشفوعة بقسم من هذا القبيل "مساوية في قيمتها للشهادة التي يدلي بها الشاهد بعد أدائه القسم في المحاكمة"، حتى لو كان ممنوعا على الدفاع أن يستجوب هؤلاء الشهود.

ويمثل دور الترجمة سمة أخرى من سمات محاكمة زانانا . وقد عمل مترجمان شفويان عينتهما المحكمة بالتناوب أثناء المحاكمة وقاموا بالترجمة من اللغة الاندونيسية الى اللغة البرتغالية أو الى لغة التيتوم، وهي اللغة التيمورية المحلية وبالعكس. وشجع القضاة الشهود على التحدث بالاندونيسية الى أكبر حد ممكن . وأثناء الجلسة التي حضرها المراقب عن مرصد آسيا ، استخدم المترجم الشفوي في تحقيق الاتصال بين كبير القضاة والمدعى عليه لكن اجراءات المحكمة الأخرى لم تترجم عادة . وتعين على المدعى عليه أن يطلب تكرار المقتطفات من شهادة ساتورنينو التي تليت للتسجيل في المحضر ،

وترجمتها. ولم تترجم شهادة اكويليونغ التي أدلى بها في قاعة الجلسة . ولاحظ المتحدثون بالبرتغالية الذين حضروا جلسات أخرى للمحاكمة أوجه عدم دقة في الترجمة ، بما في ذلك ترجمة عبارة "a principio" (في البداية) على أنها "araces picnirp" (كمبدأ) .

ان كون العديد من شهود الادعاء في محاكمة زانانا من السجناء فعليا يثير القلق على سلامتهم وبشأن المسائل المتعلقة بتوفير محاكمة عادلة ، سواء بالنسبة لهذه القضية في حد ذاتها أو بالنسبة لنظام العدالة الاندونيسية، بوجه عام . فمن بين الأسماء الثلاثين التي قدمت من قبل ABRI للأشخاص المسجونين في السجن العسكري في ديلي، كان ثلاثة أشخاص شهودا في محاكمة زانانا . وكان من المقرر أن يمثل شاهد رابع في جلسة ١١ آذار/مارس لكنه لم يحضر . وأفادت مصادر أخرى أن أشخاصا عديدين آخرين احتجزوا . وحيث أن هؤلاء السجناء كانوا مسجونين في السجن العسكري دون أن يتهموا بأية جريمة، يدفع المسؤولون بأنه لا يحق لهم الحصول على المساعدة القانونية من محامي . الا أنه يحتمل في آخر أن توجه الى هؤلاء الشهود المحتجزين تهماً تتعلق بفحوى شهاداتهم في محاكمة زانانا . (وأبلغ مرصد آسيا ، على سبيل المثال ، أن أحد شهود الادعاء ويدعى أوسكار ليما ، وهو رجل أعمال يشتبه في أنه يساعد جبهة فريتيلين قبض عليه في جاكرتا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ سيجري احضاره للادلاء بشهادته في هذه المحاكمة.) ويتمثل ضعف كبير في قانون الاجراءات الجنائية في أنه لا يوفر حماية للشهود من تجريم الذات من خلال الشهادة التي يجبرون على الادلاء بها في المحاكمات التي تجري لآخرين .

والواقع أنه نظرا لأن قانون الاجراءات الجنائية لا يعترف بحق العسكريين في القبض على المدنيين أو احتجازهم، فإن هذا يسهل حرمان الأشخاص الذين يسجنون في السجون العسكرية من صنوف الحماية الاجرائية القائمة. وعلى حد تعبير أحد محامي الدفاع، "kalau di luar polisi, ngak ada hukumnya" فإنه ("اذا حدث [الاحتجاز] على أيدي أخرى غير أيدي الشرطة ، لن يكون للقانون وجود").

وحظي بعض الشهود السجناء بزيارة وحيدة من جانب ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أو كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ولم يزر أحد على الاطلاق ، أوسكار ليما رجل الأعمال المذكور أعلاه . وقدم المسؤولون الاندونيسيون تفسيرات شتى للقيود المفروضة على وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر الى السجناء . وأشار وزير الشؤون الخارجية الاندونيسي الى أن الزيارات تقيد أثناء شهر الصوم لدى المسلمين الذي استغرق الفترة من أواخر شباط/فبراير الى أواخر آذار/مارس عام ١٩٩٣ . واشار مسؤول عسكري أقدم الى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تلقى العقاب لانتهاكها أحكام اتفاقها مع الحكومة الاندونيسية لكنه لم يقدم أي دليل يثبت التهمة التي وجهها . وأعلن مسؤولون عسكريون آخرون أنه لن يسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة هؤلاء السجناء في الوقت الذي تجري فيه المحاكمة ، ولو أنه لا يوجد أساس معروف لهذا التقييد في القانون أو في السياسة العامة . والواقع أن الوقت الذي تجري فيه المحاكمة هو بالدقة الوقت الذي يكون الوصول فيه الى السجناء أكثر ما يكون أهمية نظرا لضعف السجناء أمام الضغوط التي تحاول التأثير عليهم قبل الادلاء بشهادتهم في قاعة المحكمة.

ولئن كان كثير من الشهود السجناء اعتقلوا في أواخر عام ١٩٩٢ تقريبا في حوالي الوقت الذي اعتقل فيه زنانا ، فان أحد الشهود وهو خوسيه داكوستا (ماد هودو وهو مساعد لزانانا) كان رهن السجن منذ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ووصفه المراقبون الذين حضروا جلسة المحاكمة التي عقدت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ والتي قدم فيها شهادته ، بأنه تبدو عليه امارات الضعف بشكل ظاهر . ومع أنه لم يكن يحمل أية امارات ظاهرة تنم عن سوء معاملته ، فان مظهره كان يتناقض مع سلوك زانانا الأكثر قوة.

وسأل المراقب عن مرصد آسيا القضاة والمدعين في قضية زانانا عن وضع شهادة الشهود المسجونين. وعما إذا كانوا تأثروا فيما أدلوا به من شهادات بوضعهم في السجن وباحتمال تعرضهم للاكراه، و/أو بوجود احتمال توجيه الاتهام اليهم هم أنفسهم فيما بعد وتقديمهم الى المحاكمة بتهم تتعلق بهذه الشهادات التي أدلوا بها في القضية الحالية؟ أنكر القضاة والمدعون المشتركون في محاكمة زانانا بصورة لا تصدق، علمهم بأن هؤلاء الشهود سجناء . وأعلنوا أيضا انه ليس مما يدخل في نطاق مسؤوليتهم التعرف على ما اذا كان الشهود سجناء أو غير سجناء ، وأن وضع السجين لا يؤثر على الوزن الذي يُعطى لشهادته.ومضى القضاة يقولون إنه حتى لو اشتبهوا في أن أحد الشهود مسجون وربما يتعرض لسوء المعاملة فإنه، لن يكون من المناسب للقاضي اتخاذ مبادرة التحقيق في هذه المسألة، ما لم تقدم اليه شكوى محددة من السجين أو من محاميه أو من أحد أفراد أسرته . وافاد قاضيان أنه لئن كانت أثيرت ادعاءات بحدوث تعذيب للمسجونين أثناء سجنهم من قبل مدعى عليهم في مناسبات عديدة أثناء حياتهما المهنية ، فإن المدعى عليهم كانوا دائما يسحبون التهم عندما يواجهون بالمسؤول المتهم . وهكذا فإن استنتاجهما هو أن الادعاءات المذكورة زائفة.

كما تولدت أوجه قلق تتعلق ضعف الشهود الذين يقضون أحكاما بالسجن نتيجة لادانات سابقة، أمام وسائل الاكراه كذلك فإنه عقب ظهور ساتورنينو داكوستا بيلو القصير الأمد في المحكمة، وهو الشاهد الذي هتف قائلا "تحيا تيمور الشرقية". في ٤ آذار/مارس، أفيد أن الوصول اليه والى سجناء مدانين آخرين بمن في ذلك غريغوريو داكونيا سالدانيا ، وفرانسيسكو ميراندا برانكو أصبح مقيدا. وكان غريغوريو وفرانسيسكو مدانان بتهمة القيام بنشاط هدام في المحاكمات الأولى التي ترتبت على مظاهرة سانتا كروز، وكان اسماهما مدرجان في قائمة الادعاء باعتبارهما شاهدين مقبلين في محاكمة زانانا . أما فيما يتعلق بزيارة المراقب عن مرصد آسيا ، فانهما لم يقدما شهادتيهما حتى الآن أمامه، لكن من المتوقع أن يحضرا جلسة ١٨ آذار/مارس . بيد انه حتى منتصف نيسان/ابريل لم يكن كلاهما عاود الظهور بعد.

انفتاح المحاكمة

كانت امكانية حضور محاكمة زانانا متاحة للمراقبين الدوليين من مرصد آسيا، ومن لجنة الحقوقيين الدولية ومن أعضاء المجتمع الدبلوماسي . كما سُمح لممثلي الصحافة المحلية والدولية ، بمن في ذلك صحفيون من البرتغال بحضور جلسات المحاكمة ، بل سُمح لصحفي من هيئة الاذاعة الأسترالية بتصوير اجراءات نظر الدعوى في قاعة المحكمة. ومن ثم، تعتبر هذه المحاكمة أكبر محاكمة جرى رصد دقيق لها

في تاريخ المحاكمات السياسية الاندونيسية المعاصرة. واذا كان قرار الحكومة الاندونيسية بفتح باب نظامها القانوني أمام التفحص الدقيق على هذا النحو يشكل سابقة، فإنها لا جدال، سابقة تستحق الترحيب.

إلا أن وصول المراقبين الدوليين والصحفيين الى قاعة المحاكمة كان مقيدا. ورفض طلب قدمته منظمة العفو الدولية من أجل ايفاد مراقب الى ديلي لحضور المحاكمة. وكانت المدة المحددة لاقامة المراقب عن مرصد آسيا في ديلي هي ستة أيام (في حين انه طلب السماح له بالاقامة لمدة عشرة أيام)، مما قصر حضوره المحاكمة على جلسة واحدة فقط. وخارج قاعة المحكمة، كان المراقب عن مرصد آسيا يخضع للمراقبة من قبل المخابرات العسكرية، وكان ممثل لوزارة الشؤون الخارجية الاندونيسية يرافقه بصفة دائمة. وقيد عدد الصحافيين الأندونيسيين بصحفي واحد لكل وكالة أنباء. على أن يقدم الصحفيون وثائق تفويضهم قبل يوم من حضورهم المحاكمة. ولقيت المحاكمة تغطية واسعة النطاق في الصحف المحلية الجديدة في ديلي، مثل Suara Timor Timor. وافاد مراقب أن الصحفيين الذين غادروا قاعة المحكمة يوم ٤ آذار/مارس تلقوا تحذيرا بعدم نشر حادث هتاف الشاهد "تحيا تيمور الشرقية"، غير أن مقالا ظهر في اليوم التالي في الصحيفة الآنفة الذكر أشار الى وقوع "حادث صغير" ردد فيه أحد الشهود هتافا، لكن كاتب المقال لم يشر الى الهتافات التي رددها الشاهد.

إن الحصول على مستندات المحكمة عامل حاسم في التأثير على نوعية مراقبة المحاكمة. وكان من السهل الحصول من المجتمع الدبلوماسي في جاكرتا على نسخ من قرار الاتهام (surat dakwaan) ومن الاعتراض (eksepsi)، ورد الادعاء على الاعتراض كما نشر قرار الاتهام على نحو متسلسل في صحيفة Suara Timor Timor في أول شباط/فبراير . ولم يظهر أي من المسؤولين في المحكمة استعدادا لتقديم نسخة من الشهادة المشفوعة بقسم المقدمة أثناء الاستجواب Barita Acara Pemeriksaan الى المراقب عن مرصد آسيا، مع أن القضاة وممثلي الادعاء أشاروا الى أن المحامي الذي يقوم بالدفاع عن زانانا يمكنه أن يحصل على هذه الشهادة. وكما ذكر أعلاه، رفض سوديونو أن يقدم نسخة من الشهادة المشفوعة بقسم المقدمة أثناء الاستجواب الى المراقب عن مرصد آسيا.

ولم يكن باب حضور محاكمة زانانا مفتوحا للجمهور. وكان يتعين على الأشخاص الذين يرغبون في حضور جلسات المحاكمة أن يمروا عبر حاجزي تفتيش حيث تجري مقارنة أسمائهم بأسماء واردة في قائمة معدة سلفا. وفي ١٠ آذار/مارس، رفض إدخال مواطنين اندونيسيين على الأقل، لم يكن اسماهما واردين في القائمة مع أنه كانت هناك أماكن متاحة لهما في قاعة المحكمة. وأوضح مراقبون عليمون أنه بخلاف أفراد أسرة زانانا، والدبلوماسيين، والمراقبين الدوليين، والصحفيين، كانت قاعة المحكمة تغص بالمسؤولين الحكوميين، وضباط المخابرات العسكرية الذين يرتدون ملابس مدنية، ومرشدي أجهزة المخابرات والمباحث.

وكان الأمن في قاعة المحكمة وحولها مشددا لكنه ليس شديد الوطأة. وكان نحو من ٥٠ من رجال الشرطة بملابسهم الرسمية يتولون الحراسة داخل قاعة المحكمة وخارجها في حين قام الضباط الذين يرتدون الملابس المدنية الذين كان يحمل بعضهم أجهزة اتصال متطورة للغاية بالمساعدة في تنظيم دخول

المراقبين المرتقبين. وكان على الأشخاص الذين يحضرون المحاكمة أن يقدموا بطاقات هويتهم مقابل حصولهم على تصريح دخول، وكان يجري تفتيشهم واجلاسهم في مقاعد مخصصة لهم. وأوضح أحد المراقبين أن سائق سيارة أجرة محلي بلغ به الفزع حد عدم الرغبة في الاقتراب من مقر المحكمة."

باء - معلومات مقدمة من لجنة الحقوقيين الدولية

بعد المحاكمة التي جرت في ديلي، في تيمور الشرقية، لزانانا غوسماو زعيم مقاومة التيموريين الشرقيين، نشرت لجنة الحقوقيين الدولية تقريراً أعده السيد فريدون دو فيتر المحامي أمام المحكمة العليا في بومباي، في الهند، الذي اقام في ديلي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير الى ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، وحضر المحاكمة في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣ كمراقب بالنيابة عن لجنة الحقوقيين الدولية. وقابل السيد دو فيتر ضمن آخرين، المحامين، وكبير القضاة، وأفراد أسرة السيد غوسماو، لكن لم يسمح له بمقابلة المتهم أو المدعين العموميين. وفيما يلي استنتاجاته في هذا الصدد:

"انتهت محاكمة زانانا بادانة المتهم وصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة. ويبدو أن ادانته كانت استنتاجا متوقعا مسبقا في كافة الأوساط في جاكرتا وديلي قبل اصدار المحكمة لحكمها فعليا، بوقت كثير. كذلك كان هناك اجماع تقريبا على أن زانانا لن يحكم عليه بالاعدام. وأثبت الحكم النهائي صحة هذه التوقعات السابقة لاصدار الحكم.

ولم يجد المراقب عن لجنة الحقوقيين الدولية أي دليل على حدوث تعذيب بدني للمتهم. ومع ذلك، ومن عدة أوجه، تضمنت إجراءات المحاكمة انتهاكات لحقوق المتهم لا تتفق مع المعايير الدولية لإجراءات المحاكمة العادلة، بل وخالفت التدابير الوقائية التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية الاندونيسي.

وتتعلق الانتهاكات الأولى لحقوق زانانا بالأيام الأولى التي أعقبت القبض عليه مباشرة حيث لم يسمح بحضور أي محامي أثناء استجوابه. ومثل هذا خرقا واضحا للمعايير الدولية ولقانون الإجراءات الجنائية الاندونيسي ذاته. والقصة التي نشرتها السلطات الاندونيسية هي أن زانانا نفسه رفض حضور محامين أثناء استجوابه، وهي حجة لا يمكن تصديقها وغير مقنعة.

وكان تعيين محامي الدفاع مسألة أخرى أثارت القلق. ومع أن الشخص الذي عين في آخر الأمر محامي أقدم وذو خبرة في القضايا الجنائية، فإن ارتباطاته الوثيقة المعترف بها مع كبار العسكريين الذين يحتلون مراكز القمة، تثير الانزعاج. وتظل الشكوك قائمة تماما في أن زانانا عينه طواعية.

ومع أن الوصول الى ديلي والى قاعة المحكمة كان متاحا لكثير من المراقبين الدوليين، فإن عدم السماح لهم بالحصول على مستندات القضية أو الوصول الى المتهم أو الى الادعاء كان مثبطا للهمم.

إن عدم استخدام أحكام قانون مكافحة النشاط الهدام ضد زانانا كان سمة مشجعة في المحاكمة.

وتمثّل أحد أكبر الانتهاكات لحقوق المتهم في رفض المحكمة السماح لزانانا بقراءة الأقوال التي أدلى بها دفاعا عن نفسه. وحصلت لجنة الحقوقيين الدولية على مقتطفات مترجمة من أقوال زانانا دفاعا عن نفسه والتي شملت ٢٨ صفحة وقدمها زانانا الى المحكمة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وبعد قراءة الصفحتين الأوليين أمرته المحكمة بالتوقف عن مواصلة القراءة. ويمثل هذا انتهاكا لحقوقه بموجب قانون الإجراءات الجنائية الاندونيسي كما أنه يتناقض مع إجراءات المحاكمة العادلة المقبولة دوليا.

إن كثيرا من الشهود الذين قدموا شهادتهم لصالح الادعاء في محاكمة زانانا هم أنفسهم سجناء، إما بعد ادانتهم أو انتظارا لمحاكمتهم. وفي كلا الحالتين تظل الشكوك قائمة في أن شهادتهم ليست طوعية بشكل كامل. والذين لا يزالوا ينتظرون محاكمتهم يواجهون معضلة كبيرة لأن الأقوال التي يمكن أن يدلوا بها في محاكمة زانانا يمكن أن تستخدم ضدهم في محاكماتهم هم أنفسهم. وقد واجه أوسكار ليما، وهو رجل أعمال، هذه المشكلة.

وأفيد أن الحاكم أبيليو أعلن أن زانانا ارتكب جرائم قتل عمد وجرائم أخرى وينبغي أن يعتبر نفسه محظوظا إذ يحاكم في أندونيسيا الدولة التي تؤمن بحكم القانون. كما أفيد أن المدعي العام أعلن قبل أيام قليلة من إصدار الحكم، أن المحكمة ليست ملزمة بأن تفرض على زانانا حكما بالسجن مدى الحياة فقط حسبما دعا الى ذلك الادعاء وإنما يمكنها أن تصدر ضده حكما بالاعدام أيضا. ويمكن، على نحو مشروع، اعتبار الادلاء بهذه التصريحات أثناء المحاكمة بمثابة محاولة للتدخل في سير المحاكمة وهو أمر كان يتعين تفاديه".

جيم - معلومات مقدمة من منظمة العفو الدولية

بالإضافة الى المواد التي وردت من منظمة العفو الدولية، وجرى تضمينها في وثيقة اللجنة الفرعية E/CN.4/Sub.2/1993/14 (الفقرات ١٣ - ١٤)، قدمت المنظمة أيضا نص البيان الذي أدلى به ممثلها في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ الى اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة.

وفيما يلي الادعاءات الرئيسية التي وردت في هذا البيان:

- منذ آخر رسالة وجهتها منظمة العفو الدولية الى اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في آب/أغسطس ١٩٩٢، لم يحدث تغير جوهري في موقف الحكومة الاندونيسية القمعي تجاه المشتبه في أنهم مناصرون لاستقلال تيمور الشرقية. ويدعى أن السلطات العسكرية تستخدم كافة الوسائل، بما في ذلك الاعدام بلا محاكمة، وحالات الاختفاء، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب باسم الحفاظ على الأمن والقضاء على المجموعات المناصرة للاستقلال.

- كان هناك إحجام مستمر عن التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وعن تقديم مرتكبيها الى ساحة العدالة.

- إن الأغلبية الكبيرة ممن قبض عليهم في تيمور الشرقية احتجزوا تعسفيا، احتجازا غير مُعلن، وحبسوا في أغلب الأحيان حبسا انفراديا. وتراوحت فترة الاحتجاز بين ساعات قليلة وعدة أشهر. وتعرض معظم السجناء، على ما يزعم، لاعتداءات بدنية ونفسية قبل إطلاق سراحهم بدون توجيه أي تهمة اليهم. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٢، يدعى أنه احتجز في تيمور الشرقية أكثر من ٤٠٠ شخص سواء نتيجة لما يزعم من ارتباطهم بالمجموعات المناصرة للاستقلال، أو لكونهم أقارب لأفراد يشتبه في إقامتهم روابط من هذا القبيل.

- ويدعى أن تعذيب السجناء كان واسع الانتشار: واستخدم التعذيب ضد الخصوم السياسيين المشتبه فيهم، بمن في ذلك النساء، وضد أقارب هؤلاء المشبوهين، وفي بعض الحالات أدى، على ما يزعم، الى نقل الضحايا الى المستشفيات أو حتى الى وفاتهم.

- ووردت تقارير عن القبض على اناس، ونفيهم فيما بعد الى مختلف مناطق تيمور الشرقية.

- كما وردت تقارير عن عشرات من "حالات الاختفاء" الجديدة في تيمور الشرقية منذ مذبحة مقبرة سانتا كروز في ديلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. فضلا عن ورود تقارير عن حدوث على لا يقل عن ٤٥ عملية إعدام بلا محاكمة في الـ١٨ شهرا التي انقضت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وتشير التقارير، مع انه من الصعب تأكيد ذلك، الى أنه، وفقا لما أشارت اليه منظمة العفو الدولية، لا تزال أعمال القتل غير المشروعة من قبل القوات الاندونيسية تمارس في تيمور الشرقية.

- - - - -